

الدَّور في الحدود النحوية

الدكتور عقيل رحيم علي
جامعة بغداد - كلية الآداب
قسم اللغة العربية

مقدمة

في العصر الحديث، وبدءاً من القرن السابع عشر، نشط الدرس اللغوي في مجالات متعددة، وكان البحث في قضية الصلة بين اللغة والمنطق من الاتجاهات التي استمرت على أيدي الفلاسفة من جانب، واللغويين من جانب آخر. ومما أصبح مسلماً به عند الدارسين ، أنّ ثمة علاقة ربطت البحوث المنطقية بالدراسات اللغوية تأثراً وتأثيراً ، وكانت هذه العلاقة قد وجدت منذ بدأ اليونان فكرهم الفلسفي ، حتى لتكاد تختلط بداية كل منهما بالآخر أمام من يحاول الفصل والتمييز ، إذ ((إن نشأة المنطق نفسه مرتبطة بالنحو ، فقد بدأت البذور الأولى للمنطق عند اليونان في أبحاث السوفسطائية الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص))^(١) .

ولسنا هنا بصدد بيان أوجه الصلة بين المنطق والنحو العربي ، فقد كتب في ذلك ما يغنينا عن الخوض فيه^(٢) ، لكننا نريد أن نصل إلى أن النحو العربي قد تأثر في جوانب محددة منه بالدرس المنطقي ونظرياته ، فالعلل وأقسامها ، والحدود وطبيعتها ، والقياس والاحتجاج وغيرها من أصول النحو ، من الممكن أن نجد لها أسساً منطقية ومنطقات فلسفية .

ومما هو جدير بالذكر هنا ، أنّ القول بوجود مؤثرات خارجية في النحو العربي ، لا يعني إطلاقاً أن هذا النحو كان تقليدياً خالصاً لمصادر هذه المؤثرات؛ ((فلقد استطاع النحاة العرب أن يقيموا نظاماً نحوياً شاملاً تأثروا بغيرهم في بعض مواضعه ، وكانوا على أصالة تامة في مواضع كثيرة أخرى))^(٣) .

إن هذا البحث يحاول أن يسلط الضوء على قضية تمثل جانباً من تلك الجوانب التي يمكن أن نقف فيها على الأثر المنطقي في الدرس النحوي العربي، ومن هنا كانت قضية الدُّور في النحو العربي موضوعاً لبحثنا هذا . وبعد تتبع المواضيع التي ورد فيها الدور في الدرس النحوي ، وجدنا أنّ أكثر هذه المواضيع كانت في الحدود النحوية^(٤) ، تلك الحدود التي أصبحت تمثل جزءاً مهماً من منهج التأليف في النحو والعلوم العربية المختلفة بصورة عامة . ومن ثمّ اقتصرنا في بحثنا هذا على دراسة الدور في الحدود النحوية ؛ إذ يمثل وقوع الدور فيها ظاهرة بارزة نرى أنها جديرة بالبحث والدراسة .

بدأ هذا البحث بتحديد مفهوم الدور والوقوف على دلالاته في علم المنطق، ثم بيان معنى الحد وأهميته في وضع مبادئ العلوم وقواعدها ، منتهياً في ذلك إلى موقف النحويين على وجه الخصوص من الحدود النحوية ، وكيف أنهم ميزوا الصحيح منها .

ثم شرعنا في دراسة الدور في الحدود النحوية، وقد رتبنا الحدود المعنية بالدراسة بحسب ترتيب الأبواب التي وردت فيها في ألفية ابن مالك ، وكان منهجنا في هذه الدراسة يتمثل في عرض الحد النحوي منسوباً إلى قائله قدر المستطاع ، ثم تعيين ما وقع فيه من الدور ، ذاكرين مواقف النحويين منه ؛ سواءً أكانوا مقرّين به أم دافعين له ، وينتهي البحث بخاتمة موجزة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها ، والله من وراء القصد .

الدور في اللغة :

جاء في لسان العرب : ((دارَ الشيءُ يَدُورُ دَوْرًا ودَوْرَانًا ... والدَّوْرُ قد يكون مصدرًا في الشعر ، ويكون دَوْرًا واحداً من دَوْرِ العمامة ودَوْرِ الخيل وغيره عامٌّ في الأشياء كلها ... وتدويرُ الشيء جعله مُدَوِّراً ، وفي الحديث : إن الزمان قد استدار كهيئته يومَ خلق اللهُ السمواتِ والأرضَ^(٥) ، يقال دَارَ يَدُورُ واستدار يستدير بمعنى إذا طاف حول الشيء وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتداءً منه))^(٦) .

فالدور إذن مصدر الفعل (دارَ) ، وإنّ من معانيه الإحداق بالشيء ، والاستدارة ، والرجوع إلى الموضع الذي يُبتدأ منه . وهذا المعنى الأخير ، أعني الرجوع إلى المعنى الذي يبتدأ منه ، هو الأصل اللغوي لمعنى الدور في الاصطلاح ، كما سيتبين لنا بعد قليل .

الدور في الاصطلاح :

الدور من مصطلحات علم المنطق، وهو كما يذكر الجرجاني: ((توقف الشيء على ما يتوقف عليه))^(٧)، أو كما جاء في المعجم الفلسفي: ((تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول))^(٧). والدور بالمعنى المتقدم أمر محال؛ ذلك أنه يستلزم تقدم الشيء على نفسه، فكون الشيء متوقفاً على ما يتوقف عليه، يقتضي أن يكون ذلك الشيء متقدماً، في وجوده، على نفسه^(٨).

ولذا نجد في كتب علم المنطق أنهم مّا يشترطون في صحة التعريف أو الحد أن يكون خالياً من الدور، فصورة الدور في التعريف عندهم: أن يكون المعرف مجهولاً في نفسه، ولا يُعرّف إلا بالمعرف، فبدلاً من أن يكون المقصود من التعريف توضيح المعرف بالمعرف، فإذا بالمعرف في الوقت نفسه لا يفهم إلا بالمعرف، فينقلب المعرف معرفاً، ((وهذا محال؛ لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو أن يتوقف الشيء على نفسه))^(١٠). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدور قسمان: مصرّح ومضمر^(١١)؛ فالدور المصرّح: ما كان فيه توقف الشيء على ما يتوقف عليه، بمرتبة واحدة، أي مباشرة من دون وساطة، كتوقف (أ) على (ب)، و (ب) على (أ)، ومثاله تعريف الشمس بأنها كوكبٌ يطلع في النهار، ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشمس! وسمي ذلك الدور بالمصرّح لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه صراحةً، أي مباشرة من دون وساطة، أو وجود طرف ثالث أو أكثر. أما الدور المضمر: فهو ما كان توقف الشيء فيه على ما يتوقف عليه، بمرتبتين أو أكثر، أي بوجود وساطة، كتوقف (أ) على (ب)، و (ب) على (ج)، و (ج) على (أ)، ومثاله تعريف الاثنين بأنه زوج أول، والزوج يُعرّف بأنه منقسم بمتساويين، والمتساويان يعرّفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر، والشيطان يعرّفان بأنهما اثنان، فأدى الأمر إلى تعريف الاثنين بالاثنتين.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً، أن ثمة مصطلحين آخرين يقتربان في دلالتهما مّا يدل عليه الدور، وهما التسلسل والدوران:

التسلسل :

وهو من المصطلحات التي يقترن ذكرها في أكثر الأحيان بذكر الدور ، جاء في الكليات ((الدور قرينة التسلسل غالباً ... بحيث إذا ذكر أحدهما دلَّ على الآخر))^(١٢) ، وقيل إن الدور يقتضي التسلسل ، فهو نوع من التسلسل ومن مقتضياته^(١٣) ، وبيان ذلك أنه إذا قلنا : (أ) يتوقف على (ب) ، و(ب) يتوقف على (أ) فهذا دور ، ثم إذا قلنا بعد ذلك : إنَّ (أ) يتوقف على (ب) ، و(ب) يتوقف على (أ) ... وهكذا إلى ما لا نهاية ، فإن هذا هو التسلسل ؛ ولذا عرّف التسلسل بأنه : ((ترتيب أمور غير متناهية))^(١٤) .

وقد يكون التسلسل بترتب الأمور إلى ما لا نهاية له ، من غير أن يؤدي فيه آخر الأمور إلى أولها ، أي لا يكون ترتبها على شكل حلقة ، كما هو الحال في الدور على النحو الذي سبق ذكره ، ومثال ذلك أن يتوقف وجود (أ) على وجود (ب) ، و(ب) على (ج) ، و(ج) على (د) ... وهكذا إلى ما لا نهاية له^(١٥) .

الدوران :

الدوران مصطلح قريب الدلالة من الدور أيضاً ، إذ إنه نوع من الدور إن جاز القول ؛ ذلك أنه يختصّ بالسببية أو صلوح العلية على حدّ تعبيرهم ، أي أن يكون أحد الشئيين سبباً أو علة لوجود الآخر وبالعكس ، لذا عرّف ((بأنه ترتب الشيء على الشيء الذي له صلوح العلية))^(١٦) ، فالدوران إذن أخص في دلالاته من الدور ، وذلك باشماله على العلية أو السببية ، ولهذا يمكن أن يُقال إن كلّ دوران هو دور ، وليس كلّ دور دوراناً .

الدور في النحو العربي

أما في علم النحو ، فإنّ مصطلح الدور لم يظهر فيه ، بحسب ما وقفنا عليه من المصادر ، إلا في القرن الرابع الهجري ، فلم نجده في المؤلفات النحوية الأولى التي وصلت إلينا ، ككتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما ، ولعل تفسير تأخر ظهور هذا المصطلح في درس النحوي ، يكمن في أن تأثير علم المنطق في النحو ، أصبح أكثر وأبين في هذا القرن ممّا قبله ، كما هو الحال في غيره من العلوم العربية الأخرى ، ((فنحن لا ننكر أنّ المتأخرين تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون بالكثير من الفكر اليوناني ، وقد جاء هذا الأثر والنحو هيكل بنويّ كامل))^(١٧) ؛ إذ وصلت المؤلفات النحوية وقتئذٍ إلى مراحل متقدمة

من الناحية المنهجية والتنظيمية ، الأمر الذي لم يجد معه نخبو هذا القرن بدأ من أن يبالغوا في أعمال القضايا المنطقية في تأليف كتبهم .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان الكثير من علماء النحو في هذا القرن لديه إطلاع على علم المنطق والعلوم الأخرى التي امتد تأثيره إليها ، كعلم الكلام والفقه وأصوله ، بل إن بعضهم كان من المحسوبين في أصحاب هذه العلوم ، فهذا الرماني (ت ٣٧٤) ، على سبيل المثال ، ((كان يفتن في الكلام على مذهب المعتزلة ، ومع أنّ له ستة كتب على كتاب سيبويه ، فإنّ كتبه في الكلام أكثر من كتبه في اللغة والنحو بكثير))^(١٨) ، وعليه فلا غرابة أن نجدهم مستعينين بعلم المنطق فيما يقفون عليه من الظواهر والمسائل النحوية . وبهذا بدأت كثير من مصطلحات هذا العلم تأخذ مكانها في أبواب النحو ، ومن بين تلك المصطلحات مصطلح الدور .

الحدود النحوية

إن الحدود في أي علم من العلوم ، من الأمور الأساسية التي يستند إليها ذلك العلم ، وتنبنى عليها قواعده وأصوله ، وقد استحوذ مبحث الحد أو التعريف على قدر كبير من الرعاية في كتب الفلاسفة ؛ إلى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين يذهب إلى القول بأنّ ((جميع المشكلات الفلسفية... ما هي إلا بحث عن التعريفات))^(١٩) .

والحد عند أرسطو ((هو القول الدالّ على ماهية الأمر))^(٢٠) ، أي إنّه طلب ماهية الشيء المراد تحديده . وتذكر كتب المنطق أنّ العلم هو إدراك المعلوم ، وأنّ هذا الإدراك ، وهو الصورة الخاصة في الذهن لأيّ مدرك ، ينقسم إلى قسمين : تصوّر وتصديق ، ومن هنا يُقال : العلم إمّا تصوّر فقط ؛ وهو حصول صورة الشيء في العقل ، أي أنّه تصوّر لا حكم معه ، كتصوّر الإنسان من غير حكم عليه ، وإمّا تصوّر معه حكم ؛ وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، فيقال للمجموع حينئذٍ تصديق ، كما إذا تصورنا الإنسان وحكمنا عليه بأنّه كاتب^(٢١) .

وعليه فالحكم على الشيء لا يكون إلا بعد إدراكه في الذهن عن طريق التصور ، والحد أو تعريف الشيء يبيّن ماهية ذلك الشيء ويمنحه تلك الصورة الذهنية^(٢٢) .

أمّا في النحو فقد ذكر النحويون للحدّ أكثر من حدّ ، منها ما وُصِفَ بأنّه صحيح ، وآخر وصف بغير ذلك ، وما يهمننا هنا أن نقف على ما ذكره من الحدود الصحيحة ، وهي حدود مختلفة في الألفاظ ، متفقة في المعاني ، كما يذكر أبو البقاء العكبري : ((فمنها ، اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء ، وهذا حد صحيح ؛ لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد بالماهية ما يقال في جواب ما هو ؟ واحترزوا بقولهم : كمال الماهية من أن بعض ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة ، مثاله أن تقول : حدّ الإنسان هو الناطق ، فلفظ الحد يكشف عن حقيقة النطق ، ولا يدلّ على جنس المحدود ، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان ، ولكنّ ذلك معلوم من جهة الملازمة لا من جهة دلالة اللفظ ، ومثاله من النحو : المصدر يدل على زمان مجهول ، وليس كذلك فإن لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة ، وإنما الزمان من ملازماته فلا يدخل في حدّه ، ولو دخل ذلك في الحدّ لوجب أن يقال : الرجل والفرس يدلان على الزمان والمكان ؛ إذ لا يتصور انفكاكهما عنهما ، ولكن لما لم يكن اللفظ دالاً عليهما لم يدخل في حدّه ...

وقال آخرون: حد الحد ما اطرده وانعكس ، وهذا صحيح ؛ لأنّ الحد كاشف عن حقيقة الشيء ، فاطراده يثبت حقيقته أينما وجدت ، وانعكاسه ينفى عنها حيثما فقدت ، وهذا هو التحقيق ، بخلاف العلامة ؛ فإن العلامة تطرده ولا تنعكس ، ألا ترى أن كل اسم دخل عليه حرف الجر والتنوين وما أشبههما ، أين وجد ، حكم بكون اللفظ اسماً ، ولا ينتفي كونه اسماً بامتناع حرف الجر ولا بامتناع التنوين ((^(٢٣)

الدور في الحدود النحوية

تقدم أنّ من الشروط التي يجب أن تكون في الحد حتى يكون صحيحاً ، ما ذكره علماء المنطق من كون الحد خالياً من الدور ، وقد التزم النحويون بذلك الشرط في صحة الحدّ النحوي وقبوله إلى حدّ بعيد ، غير أنّ الباحث في هذه المسألة يمكنه أن يقف على مجموعة من الحدود التي دخل فيها الدور بصورة أو أخرى ، وهو ما سيبينه هذا البحث في الصفحات الآتية :

حدّ النحو :

حدّ النحو بحدودٍ كثيرة ، منها ما ذكره ابن عصفور من أنه ((علم مُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها))^(٢٤) .

ثم ذكر هذا الحدّ الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك في بيان المقصود من علم النحو في الاصطلاح ، ثم وقف عليه بعد ذلك الصبان وقفة بيان وتوضيح ، أشار فيها إلى أن ظاهر هذا الحدّ فيه دور ؛ ((لتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة))^(٢٥) ، أي لأن معرفة أحكام أجزاء كلام العرب، متوقفة على المقاييس المستنبطة من كلام العرب ، وهذه الأخيرة ، أي المقاييس، متوقفة على تلك المعرفة ؛ لأن استخراج المقاييس متوقف على معرفة أحكام أجزاء ذلك الكلام .

ثم يحاول الصبان أن يدفع ما ورد في هذا الحدّ من دور بأمرين :
الأول : أنّ لفظ (الموصلة) في الحد ، هو صفة للمقاييس ، وتوصيل المقاييس لمن بعد الصدر الأول ، كما أن استنباطها من الصدر الأول .
الثاني : أن هذا الدور إمّا يَرِدُ إذا جُعِل الضمير في قوله (أجزائه) راجعاً إلى عين كلام العرب ، إمّا إذا جُعِل إلى جنس كلامهم ، فلا دور حينئذٍ .
ومؤدّى ما ذكره الصبان هنا أنّ معرفة المقاييس في الأمر الأول غير معرفة أجزاء كلام العرب ، لأنّ العارف بالمقاييس هم الصدر الأول من العرب، أما العارف بأحكام أجزاء كلام العرب فهم ما بعد الصدر الأول ، أي أن المعرفة مختلفة باختلاف العارف .

أما الأمر الثاني فمؤداه أنّ المعرفة مختلفة باختلاف المعروف ، إذ إنّ معرفة المقاييس المستنبطة من أحوال كلام العرب ، هي غير معرفة أحكام جنس كلامهم ، فاختلفت المعرفة هنا باختلاف المعروف .

حدّ الاسم :

حدّ النحويون الاسم بحدود كثيرة تنيف على سبعين حدّاً!^(٢٦) فمنها ما ذكره ابن السراج من أنه ((ما دل على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص))^(٢٧) ، وقيل : ((هو كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصّل ...))^(٢٨) .

ومما حدّ به الاسم أيضاً ما نقله أبو البقاء العكبري من قولهم : ((هو ما استحقّ الإعراب في أول وضعه ، أو ما استحقّ التثوين))^(٢٩) ، وقد وصف

العكبري هذا الحدّ بأنه كلام ساقط جدًّا ؛ محتجًّا بأنّ استحقاق الشيء الحكم ينبغي أن يسبق العلمَ بحقيقته حتى يرتب عليه الحكم، فالإعراب حكمٌ، وهذا الحكم يتوقف على نوع الكلمة، أهي اسم أم فعل أم حرف، وهذا يؤدي إلى الدور، ((إلا ترى أنه لو قال في لفظة (ضربٌ) : هذا اسم لأنه يستحق الإعراب في أول وضعه، لاحتجت أن تبين أنه ليس باسم، ولا يُعترض في ذلك بالإعراب وعدمه، ولو قال قائل : أنا أعربه أو احكم باستحقاقه الإعراب ، لقل له : ما الدليل على ذلك ؟ فقال : لأنه اسم، فيقال له : ما الدليل على أنه اسم؟ فإن قال بعد ذلك: لأنه يستحق الإعراب، أدى إلى الدور، لأنه لا يثبت كونه اسماً إلا باستحقاق الإعراب، ولا يستحق الإعراب إلا بكونه اسماً، وهكذا سبيل التنوين وغيره))^(٣٠).

حدّ الإعراب :

من الحدود التي حدّ بها الإعراب ما ذكره ابن مالك من أنه ((ما جيء به ، لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف))^(٣١) .
والمقصود من قوله (مقتضى العامل) ههنا مطلوبه ، أي ما يطلبه من فاعلية أو مفعولية أو إضافة^(٣٢) أو غير ذلك من المعاني النحوية. فالإعراب إذن يبين ما يقتضيه العامل من هذه المعاني، أي أنه متوقف على بيان مفهوم العامل.
وكان ابن الحاجب قد فسر العامل بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ، إذ إنه قال في بيان ما تدل عليه ألقاب الإعراب : ((الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجرّ علم الإضافة ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب))^(٣٣) ، وعلى وفق هذا التفسير ، يدخل الدور في مسألة حدّ الإعراب ، وذلك ((لأخذ الإعراب في تعريف العامل ، وأخذ العامل في تعريف الإعراب))^(٣٤) .

حدّ المعرب :

وفيما يرتبط بالإعراب ، نجد أن الدور يدخل في حدّ المعرب أيضاً ، فقد حدّه الزمخشري بأنه : ((ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركة أو حرف ، أو محلاً))^(٣٥) ، ممّا يلزم منه الدور ؛ وذلك ، كما يذكر الرضي ، أنّ معرفة اختلاف العامل متوقفة على معرفة المعرب أولاً ، ((فإن حددنا المعرب باختلاف

العامل ، كانت معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدودٍ على حده ، فيكون دوراً ((^(٣٦) .

ويذكر الرضي السبب الذي أدى إلى أن يقع الدور في حدّ المعرب ههنا ، وهو أن هذا الحدّ كان في الأصل حكماً من أحكام المعرب ذكره ابن الحاجب بعد تمام حدّ المعرب ، إذ حدّ ابن الحاجب المعرب بقوله : ((المركب الذي لم يشبه مبني الأصل))^(٣٧) ، ثم قال : ((وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))^(٣٨) ، إلا أنّ النحويين بعده ، كما يذكر الرضي ، جعلوا هذا الحكم حدّاً للمعرب ، فقالوا : المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل^(٣٩) .

وعليه فاختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل الداخلة عليه ، هو حكم من أحكام ذلك الاسم ، ومعرفة هذا الحكم متوقفة على معرفة حدّ المعرب نفسه ، لأنّ حكم الشيء ، كما مرّ بنا في هذا البحث ، مترتب على معرفة حقيقته ، ومن هنا دخل الدور الذي أشار إليه الرضي في هذا الحدّ .

حدّ الموصول الحرفي :

من الأمور المسلم بها عند النحويين أنّ الصلة جزءٌ من الموصول ، وأنهما بمثابة الكلمة الواحدة في التلازم ، وأنّ الموصول مفتقرٌ في معناه إلى الصلة ، ولهذا كان الشبه الافتقاري في الاسم الموصول سبباً في بناءه ، وذلك أنّه أشبه الحرف في الافتقار إلى ما يبيّن معناه^(٤٠) . ولا فرق في قضية التلازم بين الصلة والموصول بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي ، بل إنها في الحرفي أكد ؛ ((لأن امتزاجه بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته ؛ لأن أسمىته منتفية بدونها))^(٤١) .

فالصلة إذن جزءٌ من الموصول ولا يمكن أن تأتي إلا بعده ، غير أنّنا نجد قسماً من النحويين يحدّون الموصول الحرفي بأنّه : ((كلّ حرفٍ أوّل مع صلته بمصدر))^(٤٢) ، وهذا الحدّ يمكن أن يكون فيه الدور ؛ إذ ((إنّ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول))^(٤٣) كما يقولون .

وقد حاول بعض النحويين دفع هذا الدور بالقول إنّ المقصود بالصلة في الحدّ المذكور الصلة اللغوية لا الصلة الاصطلاحية ، أي ما يتصل بالحرف الموصول من الألفاظ ، وبهذا لا يكون الدور وارداً ههنا^(٤٤) .

حدّ المبتدأ :

قال ابن هشام في حدّ المبتدأ : ((هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به ، فالأول كـ (زيدٌ قائم) ... والثاني شرطه نفي أو استفهام ، نحو: أقائمُ الزيدان ، وما مضروبُ العمران))^(٤٥)، فأورد عبارة (مخبراً عنه) في هذا الحد ، ويقصد بها مخبراً عنه بالخبر .

ثم قال في حدّ الخبر : ((وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ... قولي : (مع مبتدأ) فصل أول مخرجٌ لفاعل الفعل ، وقولي : (غير الوصف المذكور) فصلٌ ثانٍ مخرجٌ لفاعل الوصف في نحو : أقائمُ الزيدان ؟ وما قائمُ الزيدان ، والمراد بالوصف المذكور ما تقدم في حدّ المبتدأ))^(٤٦) .

فجعل قوله (مع مبتدأ غير الوصف) فصلاً في حدّ الخبر ؛ ليخرج فاعل الفعل كما ذكر ، أي أنه ذكر هنا المبتدأ في حدّ الخبر ، وبذلك وقع الدور في حدّي المبتدأ والخبر ؛ ((لأخذ الخبر حينئذٍ في تعريف المبتدأ ، وأخذ المبتدأ في التعريف الآتي للخبر))^(٤٧) .

وقد حاول بعض النحويين دفع ما وقع من دور هنا ، إذ جعل الصبان الإخبار في قوله (مخبراً عنه) في حدّ المبتدأ الذي تقدم ذكره ، والذي ذكره الأشموني أيضاً في هذا الحد ، جعله إخباراً لغوياً ؛ أي محدثاً عنه ، لا اصطلاحياً ؛ أي مذكوراً بعده خبره الاصطلاحي^(٤٨) .

والذي نراه أنّ ما ذكره الصبان في تفسيره هذا ، فيه شيء من مجانية الصواب ؛ ذلك أنّ عبارة ابن هشام : (مخبراً عنه) في حدّ المبتدأ لا يمكن أن يكون المقصود منها الإخبار اللغوي كما ذكر ، بل إنه قصد بها الإخبار الاصطلاحي حقاً ، إذ إنه جعل هذه العبارة قسيماً للفاعل الذي يرتفع بعد المبتدأ ويكون ساداً مسدّ الخبر ، ولا شك في أنه أراد الفاعل الاصطلاحي ههنا .

فضلاً عن أنّ ابن هشام نفسه قد صرّح في بيان هذا الحد بأنّ المقصود من قوله (مخبراً عنه) الإخبار عنه بالخبر الاصطلاحي ، إذ قال في شرحه للحدّ المتقدّم نفسه : ((أقول : الثالث من المرفوعات : المبتدأ ؛ وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ، لكن له مرفوع يغني عن الخبر))^(٤٩)، فلا شك أيضاً في أنّ قوله (مبتدأ له خبر ، ومبتدأ ليس له خبر) المقصود من الخبر فيه الخبر الاصطلاحي لا اللغوي .

حدّ الفاعل :

حدّ النحويون الفاعل بأثّه : ((الاسم المسند إليه فعلٌ ، على طريقة فَعَلَ أو شَبِهه ، وحكمه الرفع))^(٥٠) ، هذا ما ذكروه في باب الفاعل . وفي باب أقسام الكلمة ذكروا أنّ من علامات الفعل أن يقبل تاء الفاعل، قال ابن مالك في ألفيته :

بتا (فَعَلت) و (أَثت) ويا افعلي ونون (اقْبَلت) فَعَلٌ ينجلي^(٥١)

قال ابن عقيل شارحاً هذا البيت : ((ذكر المصنف أنّ الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء (فَعَلت)، والمراد بها تاء الفاعل ، وهي المضمومة للمتكلم، نحو: فعلتُ، والمفتوحة للمخاطب، نحو: تباركتُ، والمكسورة للمخاطبة، نحو: فعلتِ ...))^(٥٢) .

وبهذا حدّوا الفاعل بأن يصحّ إسناد الفعل إليه ، في حين أنّهم ذكروا أنّ من علامات الفعل أن يقبل تاء الفاعل كما تقدم ، أي أن يصحّ إسناده إليها ، وهذا ما يقتضي الدور ؛ ((حيث عرّف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل ، وعرّف الفاعل في بابه بأثّه الاسم المسند إليه فعل))^(٥٣) .

وهكذا رأينا كيف يمكن أن يدخل الدور في حدّ الفاعل . فلننظر الآن ماذا يقول النحويون في محاولتهم تخليص هذا الحد من ذلكم الدور ودفعه عنه ؟ لقد التمس بعضهم تفسيراً آخر لمعنى الفاعل في قول ابن مالك (بتا فعلت) غير معنى الفاعل الاصطلاحي الذي وقفنا عليه قبل قليل ! ذلك من أجل الابتعاد بحدّ الفاعل عن الوقوع في ظاهرة الدور ، ولهذا قالوا إنّ المقصود بتاء الفاعل ههنا ((مَنْ أسند إليه فعل على جهة القيام به ، أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفيّاً لا الفاعل اللغوي ، وهو من أوجد الفعل ؛ لئلا تخرج تاء نحو: ميتٌ ، وما ضرّبت ، ولا الاصطلاحي ؛ لئلا تخرج تاء كان وأخواتها ، ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل ، ثم أخذ الفعل في تعريفه بأثّه الاسم المسند إليه فعل))^(٥٤) .

حدّ الحال :

قال ابن مالك في حدّ الحال :

الحالُ : وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبٌ مُفهمٌ في حالٍ ك (فرداً أذهبُ)^(٥٥)

فذكر في هذا الحد حكماً من أحكام الحال وهو النصب ، الأمر الذي جعل ابن هشام يعترض عليه بقوله : ((وفي هذا الحد نظر ؛ لأنَّ النَّصْبَ حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقَّفٌ على الحد))^(٥٦) .

وما أعترض به ابن هشام ههنا ، مبني على ما ذكرناه في أول هذا البحث عند بيان مفهوم الإدراك التصوري في علم المنطق ، إذ مرَّ بنا أنَّ الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد إدراكه في الذهن عن طريق التصور ، والحد أو التعريف بالشيء يبيِّن ماهية ذلك الشيء ويمنحه تلك الصورة الذهنية ، فذكرُ حكم الحال في هذا الحد ، متوقف على معرفة حقيقة الحال ، وهذا ما يوجب الدور في هذا الحد . قال خالد الأزهرى مفصلاً القول في اعتراض ابن هشام المتقدم: ((المقصود من الحدِّ تصوّر ماهية المحدود ، وهي لا تتصوّر إلا بجميع أجزاء الحدِّ، وقد جعل النصب جزءاً من الحد مع أنه حكم من أحكام المحدود ، والحكم فرع التصوّر؛ إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوّره، والتصوّر لماهية المحدود موقوف على جميع أجزاء الحدِّ، ومن جملة النصب، وهو حكم، فجاء الدور))^(٥٧) .

حدّ الصفة المشبهة :

يجوز في الاسم بعد الصفة المشبهة في نحو : زيدٌ حسنٌ وجهٌه ، الرفع والنصب ، ويذكر النحويون أنّ رفع الاسم هنا هو الأصل ؛ ((لأنه فاعل في المعنى ؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه ، ولكنك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير (زيد) ، فجعلت (زيداً) نفسه حسناً ، وأخرت الوجه فضلةً ، ونصبته على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنّ العامل ، وهو (حسنٌ) ، طالبٌ له من حيث المعنى ؛ لأنّه معموله الأصلي))^(٥٨) .

ولما كان الاسم بعد الصفة المشبهة فاعلاً في المعنى كما تقدم ، جاز فيه الجرّ أيضاً بإضافتها إليه ، فيقال : زيدٌ حسنٌ الوجه ، وعليه وصفوا جواز الجرّ هنا بالحسن ، وأتت متممات الصفة المشبهة عن اسم الفاعل^(٥٩) ، بل جعلوه فصلاً في حدّها ، لذا حدّوها بناءً على قول ابن مالك في ألفيته :

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جُرُّ فاعِلٍ معنَى بها المُشْبِهُةُ اسْمَ الفاعِلِ^(٦٠)

بأنها : ((الصفة التي استُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى))^(٦١) .

غير أنّ ابن الناظم لم يقبل هذا الحدّ في شرحه للألفية ، إذ إنّه لا يذهب إلى كون استحسان إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها خاصةً تصلح لتعريفها وتمييزها عمّا سواها ، فهو يرى أنّ ذكرها في الحدّ يؤدي إلى الدور ؛ ((لأنّ العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة المشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أنّ العلم بالمعرّف يجب تقدمه على العلم بالمعرّف))^(٦٢) .

والدور هنا ، بحسب ما ذكره ابن الناظم ، متأّت من أنّ استحسان إضافة الصفة المشبهة أو الجر بها متوقف على معرفة الصفة المشبهة نفسها ، وبعبارة أخرى ، يمكن أن يقال ما ذكرناه في حدّ الحال السابق ، من أن الحكم على الشيء مترتب على تصور الشيء نفسه ، فالجر الموصوف بالحسن هنا حكم من أحكام الصفة المشبهة ، يجب أن يكون متأخراً عن معرفة الصفة المشبهة ومترتباً عليها . وكما مرّ بنا في أكثر الحدود النحوية التي ذكرناها في هذا البحث ، نجد من النحويين من يحاول دفع ما وقع من دور في هذا الحدّ ، فقالوا بأن الاستحسان فيه ليس متوقفاً على العلم بكونها صفة مشبهة ، كما ذكر ابن الناظم ، ((بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل الإسناد عنه لم يقبح ، ولم يُلبس ، فيستحسن حينئذٍ الجرّ، وإن لم يُعلم بأنّها تسمى بذلك، فلا دور))^(٦٣) .

حدّ الصرف :

يذكر النحويون أن الاسم إذا أشبه الحرف سُمّي مبنياً وغير متمكّن ، وإن أشبه الفعل سُمّي معرباً وتمكناً ، ثمّ إنّ المعرب (المتمكّن) قسمان : الأول : ما أشبه الفعل ، ويسمّى غير منصرف وتمكناً غير أمكن . والثاني : ما لم يشبه الفعل ، ويسمّى منصرفاً وتمكناً أمكن ، ومعنى كونه منصرفاً ((أن يدخله الصرف ، وهو التنوين الذي لغير مقابلةٍ أو تعويضٍ ، الدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن))^(٦٤) .

وفي هذا يقول ابن مالك في باب الاسم الذي لا ينصرف :

الصرفُ تنوينٌ أتى مبيّناً معنًى به يكونُ الاسمُ أمكناً^(٦٥)
فقد حدّ الصرفُ بأنّه تنوينٌ يلحق الاسمَ المعربَ ليبيّن معنىً إضافياً في هذا الاسم ، وهو كونه متمكناً أمكن كما تقدم ، غير أنّ بعض النحويين فسّر هذا الحدّ

، ببيان ذلك المعنى الإضافي في الاسم ، تفسيراً يجعل دخول الدور في حدّ الصرف أمراً وارداً .

ومن ذلك ما قاله الأشموني ، في شرحه لببيت ابن مالك المتقدم ، من أنّ ((المراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن ، أي زائداً في التمكن : بقاؤه على أصله، أي أنّه لم يشبه الحرف فيبني ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف))^(٦٦) ، فتفسير الأشموني هنا يُلزم حدّ الصرف الدور؛ ذلك أنّ معرفة هذا المعنى الزائد، بحسب هذا التفسير، تتوقف على معرفة أنّ الاسم لم يشبه الفعل فيبني فيمنع من الصرف، ولا شك أنّ المنع من الصرف متوقف على معرفة الصرف نفسه^(٦٧) .
وذكر الصبان أنّه يمكن دفع هذا الدور بالقول : ((إنّ المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ، ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه ، وأما قول الشارح: (فيمنع الصرف) فليس المراد أنّ ذلك ملاحظ في التعريف ، بل المراد بيان أمر واقعي))^(٦٨) .

وقيل أيضاً : إنّ هذا الحدّ لفظي خوطب به من يعلم المعرفّ والتعريف ، ويجهل وضع لفظ للتعريف . لكنّ هذا القول ردّ بآئه : ((لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا التعريف لكان عالماً بالصرف ؛ لأنّه مذكورٌ فيه ، فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له))^(٦٩) ...

الخاتمة

بعد أن عرضنا هذه المجموعة من الحدود النحوية التي وقع فيها الدور، نذكر هنا أهمّ النتائج التي تمخضت عن هذا البحث :

(١) تمثل قضية الدور واحدةً من القضايا التي يمكن أن نقف فيها على الأثر المنطقي في درس النحو العربي ، فالدور مصطلح من مصطلحات علم المنطق نقله النحويون بدلالته إلى درس النحو بعد إطلاعهم على ذلك العلم بصورة أو أخرى، وهذه الدلالة هي أن يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه .

(٢) لم يظهر الدور في النحو العربي بتلك الدلالة إلا في القرن الرابع الهجري ، بحسب المصادر التي وقفنا عليها في هذا البحث ، ورجحنا أن ذلك يعود إلى أنّ تأثير المنطق وعلم الكلام أصبح أكثر وأبين في هذا القرن ممّا قبله ، فضلاً عن أنّ النحو في هذا القرن أصبح بناءً متكاملًا في قواعده وأصوله ، الأمر الذي لم يجد معه النحويون وقتئذٍ بداً في أنّ يبالحوا في إدخال قضايا المنطق والفلسفة في دراسة قضايا النحو ومسائله المختلفة .

(٣) إنّ من الأمور التي يقتضيتها منهج التأليف النحوي ، ولاسيما بعد القرن الرابع الهجري ، أن يذكر النحويون حدوداً للأبواب أو الموضوعات النحوية ، فضلاً عن أنّ الباب الواحد أو

- الموضوع الواحد قد يُحدّد بأكثر من حدّ، كما مرّ بنا في هذا البحث ، وقد أسهم ذلك كله إلى حدّ ما، في أن تكون الحدود النحوية أكثر احتمالاً في اشتغالها على قضية الدور .
- (٤) كان اهتمام أصحاب الشروح والحواشي من النحويين أكثر من غيرهم في رصد قضية الدور في الحدود النحوية والوقوف عليها وبيانها ، إذ إنّ صاحب الشرح أو الحاشية يكون أمام متن نحوي متكامل من حيث القواعد والأحكام ، ممّا يتيح له النظر إلى ما في هذا المتن من مسائل تتعلق بأمور أخرى من بينها أمور المنطق والفلسفة ، لذا كانت شروح الألفية على سبيل المثال ؛ كشرحي ابن هشام والأشموني ، والحواشي ؛ كحاشية الصبان والخضري ، من أكثر المصادر التي أشارت إلى هذه القضية ووقفت عليها .
- (٥) كان تفسير النحويين لبعض الألفاظ الواردة في الحد النحوي تفسيراً معيّناً ، سبباً في أن يشتمل هذا الحد على قضية الدور ، كما رأينا ذلك في حدّ الإعراب ، في حين كان ذلكم التفسير في حدود أخرى سبباً في دفع الدور وعدم احتمال الحد له ، كما مرّ بنا في حدّ كلّ من الموصول الحرفي ، والمبتدأ ، والفاعل .
- (٦) أكثر الحدود النحوية التي وقفنا عليها في هذا البحث ، كان ذكر حكم معين من أحكام المحدود فيها ، سبباً رئيساً في القول باشتغالها على الدور ، وذلك لأنّ الحكم على الشيء، كما ذكرنا أكثر من مرة ، لا يكون إلا بعد معرفة ماهيته أو إدراك صورته الذهنية ، وإدراك هذه الصورة إنما يكون من خلال حدّه ، ومن هنا يتوقف الشيء على ما يتوقف عليه ، فيقع الدور ، وقد رأينا ذلك في حدّ كلّ من الاسم والمعرب ، والحال ، والصفة المشبهة .

وأخرد انا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر

- (١) أسرار العربية : الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٧م .
- (٢) الأصول ، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د. تمام حسان ، عالم الكتب ، مطابع الفاروق الحديثة ، القاهرة ٢٠٠٤م .
- (٣) الأصول في النحو : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، بيروت ١٩٩٦م .
- (٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام ، عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- (٥) توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك : المرادي ، بدر الدين أبو محمد الحسن بن القاسم (ت ٤٧٩هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط ١ ، القاهرة ٢٠٠١م .

- (٦) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي : د. محيي الدين محسب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ٢٠٠٧م .
- (٧) جامع العلوم : عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي ، تهذيب وتصحيح قطب الدين محمود بن غياث الدين ، مطبعة دائرة المعارف ، ط ١ ، حيدرآباد ١٣٢٩ هـ .
- (٨) حاشية الخصري على شرح ابن عقيل : محمد بن مصطفى الخصري (ت ١٢٨٧هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- (٩) حاشية الصبان : الصبان ، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق طه عبد الرؤف سعد ، المكتبة التوفيقية .
- (١٠) الخصائص : ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٢م .
- (١١) خلاصة علم الكلام : د. عبد الهادي الفضلي ، دار المؤرخ العربي ، ط ٢ ، بيروت ١٩٩٣م .
- (١٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ) ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م .
- (١٣) شرح ألفية ابن مالك : ابن الناظم ، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تصحيح وتنقيح محمد بن سليم اللبابيدي ، مطبعة القديس جاورجيوس ، بيروت ١٣١٢هـ .
- (١٤) شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار مصر للطباعة ، ط ٢٠ ، القاهرة ١٩٨٠م .
- (١٥) شرح التسهيل : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ، مصر ١٩٩٠م .
- (١٦) شرح التصريح على التوضيح : الأزهرى ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ٢٠٠٠م .
- (١٧) شرح الرضي على الكافية : رضى الدين الاستربادي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ط ٢ ، بنغازي ١٩٩٦م .
- (١٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام ، دار الطلائع ، القاهرة ٢٠٠٤م .
- (١٩) صحيح مسلم بشرح النووي : أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) المطبعة المصرية بالأزهر ، ط ١ ، ١٩٣٠م .

- (٢٠) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة : عبد الرحمن حسن جنبكة الميداني ، دار القلم ، ط ٤ ، دمشق ١٩٩٣ م .
- (٢١) في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ١٩٩٤ م .
- (٢٢) الكافية : ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان (ت ٦٤٦هـ) ، الهند ١٨٤٥ هـ .
- (٢٣) كتاب التعريفات : الجرجاني ، علي بن محمد بن علي أبو الحسن (ت ٨١٦هـ) دار الفكر ، ط ١ ، بيروت ٢٠٠٥ م .
- (٢٤) الكليات : أبو البقاء الكفوي ، أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، بيروت ١٩٩٨ م .
- (٢٥) لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، ط ٤ ، بيروت ٢٠٠٥ م .
- (٢٦) متن ألفية ابن مالك : ابن مالك ، تحقيق د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب ، مكتبة دار العروبة ، ط ١ ، الكويت ٢٠٠٦ م .
- (٢٧) مسائل خلافة في النحو : أبو البقاء العكبري ، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٢ م .
- (٢٨) معالم الفلسفة الإسلامية : محمد جواد مغنية ، مكتبة الهلال ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨٢ م .
- (٢٩) المعجم الفلسفي : مجمع اللغة العربية بمصر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٨٣ م .
- (٣٠) المقرَّب : ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، ط ١ ، بغداد ١٩٧١ / .
- (٣١) المقرَّر في شرح منطق المظفر : رائد الحيدري ، دار المحجة البيضاء ، ط ١ ، بيروت ٢٠٠١ م .
- (٣٢) منطق أرسطو : أرسطو طاليس (ت ٣٢٢ ق.م) ، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي ، ط ١ ، وكالة المطبوعات في الكويت ، ودار القلم ببيروت ، ١٩٨٠ م .
- (٣٣) المنطق الصوري : د. يوسف محمود ، دار الحكمة ، ط ١ ، الدوحة ١٩٩٤ م .
- (٣٤) المنطق الصوري والرياضي : د. عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، ط ٤ ، الكويت ١٩٩٧ م .
- (٣٥) النحو الوافي : عباس حسن ، مطابع دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، ١٩٧٥ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، بيروت ١٩٩٨ م .

الهوامش

- (١) المنطق الصوري والرياضي : ٣٣ ، وينظر الثقافة المنطقية في الفكر النحوي : ١١ .
- (٢) ينظر على سبيل المثال : تقويم الفكر النحوي ، د. علي أبو المكارم ، والثقافة المنطقية في الفكر النحوي ، د. محيي الدين محسب .
- (٣) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي : ٧ .
- (٤) ورد الدور قليلاً في مسائل أخرى ، منها التعليل النحوي ، وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً صغيراً في ذلك بعنوان (باب في دَوْر الاعتلال) ، قال في أوله : ((هذا موضع طريف ؛ ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو (ضَرَبْنِ) و(ضَرَبْتِ) إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير ، يعني مع الحركتين قبل ، وذهب أيضا في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله ، فتارة اعتلّ لهذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا ...)) . الخصائص : ١ / ١٨٣ .
- (٥) ومما قيل في معنى الحديث أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر وهو النسبي ليقاتلوا فيه ، ويفعلون ذلك سنة بعد سنة ، فينتقل المحرم من شهر إلى شهر حتى يجعلوه في جميع شهور السنة ، فلما كانت تلك السنة كان قد عاد إلى زمنه المخصوص به قبل النقل ودارت السنة كهيتها الأولى. ينظر صحيح مسلم بشرح النووي: ١١ / ١٦٨ .
- (٦) لسان العرب : مادة (دور) .
- (٧) التعريفات : ٧٦ .
- (٧) المعجم الفلسفي : ٨٥ .
- (٨) إذ إن تقدم وجود الشيء على نفسه يلزم أن يكون الشيء موجوداً وغير موجود ، وفي ذلك تناقض ؛ إذ يكون الشيء متقدماً ومتأخراً ، علّة ومعلولاً ، وهذا يعني اجتماع النقيضين ، وهو أمر محال . ينظر خلاصة علم الكلام : ٤٢ .
- (١٠) المقرّر بشرح منطق المظفر : ١٨٤ .
- (١١) المصدر نفسه : ١٨٤ ، وينظر خلاصة علم الكلام : ٤٠-٤١ .
- (١٢) الكليات : ٤٤٨ .
- (١٣) ينظر دستور العلماء : ١١٢/٢ .
- (١٤) التعريفات : ٤٢ .
- (١٥) والتسلسل بهذا المعنى جائز في جانب المستقبل والأبد ، كالأعداد ، فأنها تقبل الزيادة، ولا يمنع العقل من عدم تناهيتها ، أما التسلسل في جانب الماضي والأزل بحيث لا يكون

لها أول فمحال ؛ لأن الأفراد إذا لم تنته إلى موجود بالذات يلزم أن لا يوجد شيء أبداً ، فلو افترضنا أنّ كل فرد من أفراد الإنسان لا بدّ أن يولد من إنسان مثله ، كانت النتيجة المنطقية أنه لم يوجد إنسان أبداً ، كما لو قلنا : لا يدخل أحد إلى هذه الغرفة حتى يدخلها إنسان قبله ، فتكون النتيجة ، والحال هذه ، أن لا يدخل الغرفة أحدٌ ، إذ يصبح المعنى أن دخول الإنسان الغرفة شرط في دخوله إليها ، ومن البديهية أن الشيء الواحد لا يكون شرطاً لنفسه بنفسه ، ولا علةً ومعلولاً في آن واحد . ينظر في ذلك : معالم الفلسفة الإسلامية : ص ٥٤ .

- (١٦) التعريفات : ٧٦ .
 (١٧) الأصول : ١٦٦ .
 (١٨) في أصول النحو : ١٠٣ .
 (١٩) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي : ٤٨ .
 (٢٠) منطق أرسطو : ٧٢١ .
 (٢١) ينظر المنطق الصوري : ١١ .
 (٢٢) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال : ٥٩ .
 (٢٣) مسائل خلافية في النحو : ٤٦-٤٧ .
 (٢٤) المقرب : ٤٥ . وذكر المرادي أنّ هذا الحد هو أشهر ما حدّ به الاسم . ينظر توضيح المقاصد : ٢٦٥/١ .
 (٢٥) حاشية الصبان : ٤٨/١ .
 (٢٦) ينظر أسرار العربية : ٢٧ .
 (٢٧) الأصول في النحو : ٣٦/١ .
 (٢٨) أسرار العربية : ٢٧ .
 (٢٩) ينظر مسائل خلافية في النحو : ٤٩ .
 (٣٠) المصدر نفسه : ٤٩-٥٠ .
 (٣١) شرح التسهيل : ٣٣/١ .
 (٣٢) ينظر حاشية الصبان : ٩٧/١ .
 (٣٣) الكافية في النحو : ٥ ، وينظر حاشية الصبان : ٩٧/١ .
 (٣٤) حاشية الصبان : ٩٧/١ .
 (٣٥) المفصل في صنعة الإعراب : ٣٣/١ .

- (٣٦) شرح الرضي : ٥٥/١ .
- (٣٧) الكافية : ٦-٧ .
- (٣٨) المصدر نفسه : ٧ .
- (٣٩) ينظر شرح الرضي : ٥٥/١ .
- (٤٠) ينظر شرح ابن عقيل : ٣٤/١ ، والنحو الوافي : ٩٣/١ .
- (٤١) همع الهوامع : ٢٨٧/١ .
- (٤٢) أوضح المسالك : ١٣٧/١ . وينظر همع الهوامع : ٢٦٣/١ ، وشرح الأشموني : ١٦٤/١ .
- (٤٣) حاشية الصبان : ٢٧٩/١ .
- (٤٤) ينظر المصدر نفسه : ٢٧٩/١ .
- (٤٥) شرح شذور الذهب : ٢٠٩ .
- (٤٦) المصدر نفسه : ٢١٠-٢٠٩ .
- (٤٧) حاشية الصبان : ٣٠١/١ .
- (٤٨) ينظر المصدر نفسه : ٣٠١/١ .
- (٤٩) شرح شذور الذهب : ٢١٠ .
- (٥٠) شرح ابن عقيل : ٧٤/٢ ، وينظر توضيح المقاصد : ٥٨٣/٢ .
- (٥١) متن ألفية ابن مالك : ١ .
- (٥٢) شرح ابن عقيل : ٢٢/١ ، وينظر توضيح المقاصد : ٢٨٨/١ .
- (٥٣) حاشية الصبان : ٨٥-٨٤/١ .
- (٥٤) حاشية الخصري : ٢٣/١ ، وينظر حاشية الصبان : ٨٥-٨٤/١ .
- (٥٥) متن ألفية ابن مالك : ١٣ .
- (٥٦) أوضح المسالك : ٢٩٦/٢ ، وينظر شرح الأشموني : ٥/٢ .
- (٥٧) شرح التصريح : ٥٧١-٥٧٠/١ .
- (٥٨) شرح شذور الذهب : ٤٠٧-٤٠٦ .
- (٥٩) وفي بيان ذلك الاستحسان الذي تمتاز به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل ، يذكر النحويون أنّ إضافة اسم الفاعل إلى المرفوع بعده في نحو : (زيدٌ ضاربٌ أبوه) ممتنعة ؛ لئلا تُوهَم الإضافة إلى المفعول ، أمّا في نحو : (زيدٌ كاتبٌ أبوه) فإن إضافة

- الوصف فيه ، وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس ، لكنها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضاف لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها بدليلين :
- أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه .
- والثاني : أنهم يُؤنثون الصفة في نحو : (هُنْدٌ حَسَنَةٌ الْوَجْه) ، فلهذا حسن أن يقال : (زيدٌ حسنُ الوجه) لأنَّ مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أَنْ يَسْنَدَ (الحُسْن) إلى جملة مجازاً ، وقُبِحَ أَنْ يِقَالَ : (زيدٌ كَاتِبُ الْأَب) ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أَبُوهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تُسْنَدَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ . ينظر أوضح المسالك : ٢٤٧/٣ .
- (٦٠) متن ألفية ابن مالك : ١٤ .
- (٦١) أوضح المسالك : ٢٤٧/٣ .
- (٦٢) شرح ألفية ابن مالك : ١٧٣ ، ولهذا لم يعول ابن الناظم على حدّ الصفة المشبهة الذي ذكره ابن مالك والده ، وذكر حدّاً آخر لها ، إذ حدّها بأنها : ((ما صيغ لغير تفضيل ، من فعلٍ لازم ، لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث)) . المصدر نفسه : ١٧٢ .
- (٦٣) حاشية الخصري : ٣٥/٢ ، وينظر أوضح المسالك : ٢٤٧/٣ ، وحاشية الصبان : ٤/٣ .
- (٦٤) شرح ابن عقيل : ٣٢٠/٣ . ، وينظر النحو الوافي : ١٩١/٤-١٩٢ .
- (٦٥) متن ألفية ابن مالك : ١٦ .
- (٦٦) شرح الأشموني : ١٣٣/١ .
- (٦٧) ينظر حاشية الصبان : ٣٣٥/٣ .
- (٦٨) المصدر نفسه : ٣٣٦/٣ .
- (٦٩) المصدر نفسه : ٣٣٦/٣ .